AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

تحديات القانون الدولي في حماية اللاجئين المناخيين

م.م نبأ ساهي جيجان
nabaa211@uowasit.edu.iq
كلية القانون_ جامعة واسط

International Law Challenges in Protecting Climate Refugees

Assistant Lecturer: Naba' Sahi Jijan
College of Law, University of Wasit

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

الملخص : يتناول هذا البحث الإشكاليات القانونية والمؤسساتية التي تواجه المجتمع الدولي في سبيل حماية اللاجئين المناخيين، وهم فئة متنامية نتيجة تصاعد الظواهر البيئية والتغيرات المناخية التي تؤدي إلى نزوح قسري. يُبرز البحث القصور الواضح في الإطار القانوني الدولي، لا سيما في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ التي تقتصر على الحماية من الاضطهاد السياسي ولا تشمل النزوح لأسباب بيئية أو مناخية. كما يناقش البحث المبادرات الدولية الطوعية وغير الملزمة، مثل إعلان نانسن، والتي على الرغم من أهميتها، تبقى غير كافية لتوفير حماية شاملة. ويقترح البحث ضرورة تعديل الاتفاقيات القائمة أو إبرام اتفاقية دولية جديدة تُراعي خصوصية هذه الفئة، وتعزز من مبدأ المسؤولية الدولية المشتركة. كما يؤكد على أهمية تطوير آليات قانونية فعّالة تضمن حقوق الإنسان للفئات النازحة بيئيًا، في ظل تصاعد الأزمات المناخية.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون المناخيون – النزوح البيئي – القانون الدولي – الحماية القانونية – التغير المناخي.

Abstract : This research addresses the legal and institutional challenges facing the international community in protecting climate refugees—a growing category of displaced persons affected by escalating environmental and climatic changes. It highlights the significant gap in the current international legal framework, especially the 1951 Geneva Convention, which narrowly defines refugees as those fleeing persecution, excluding those displaced by environmental or climate-related factors. The study also reviews existing non-binding international initiatives, such as the Nansen Initiative, which, despite their importance, remain insufficient to provide comprehensive protection. The research calls for amending current legal instruments or adopting a new international treaty tailored to the specific needs of climate refugees. It further emphasizes the need to develop effective legal mechanisms that guarantee the human rights of environmentally displaced populations in light of increasing climate crises, and to reinforce the principle of shared international responsibility.

Keywords: Climate refugees – Environmental displacement – International law – Legal protection – Climate change.

المقدمة: أصبحت التغيرات المناخية خلال العقود الأخيرة من أبرز التحديات العالمية التي تمسّ الحياة الإنسانية والبيئية على حدّ سواء، حيث أدّت إلى تصاعد وتيرة الكوارث البيئية كالفيضانات، والجفاف، وحرائق الغابات، وارتفاع مستوى سطح البحر. ونتيجة لذلك، اضطرت فئات بشرية متزايدة إلى مغادرة مواطنها الأصلية طلبًا للأمان، فيما يُعرف اليوم بمصطلح "اللاجئين المناخيين".

وعلى الرغم من الأبعاد الإنسانية الحادة لهذه الظاهرة، إلا أن الإطار القانوني الدولي لا يزال قاصرًا عن استيعابها، إذ لا تُدرج اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين هذه الفئة ضمن نطاق تعريفها، مما يجعلهم عرضة للتهميش القانوني والحرمان من الحماية الدولية.

هذا الواقع يثير إشكالية قانونية خطيرة تتمثل في غياب الاعتراف الدولي الملزم بحقوق اللاجئين المناخيين، ويضع القانون الدولي أمام اختبار حقيقي في مدى قدرته على مواكبة التحولات البيئية والإنسانية المستجدة، وتقديم استجابات قانونية عادلة وفعالة.

إشكالية البحث:

هل يوفر القانون الدولي حماية كافية للاجئين المناخيين، أم أن هناك فراغًا قانونيًا يستوجب المعالجة؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن القانون الدولي لا يعترف باللاجئين المناخيين بشكل صريح، مما يضعف حمايتهم القانونية ويجعلهم فئة مهمشة من منظور الحماية الدولية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة، ومقارنتها بالتجارب الدولية الحديثة والمبادرات الطوعية وغير الملزمة، لتسليط الضوء على أوجه القصور والفراغات القانونية.

أهداف البحث:

١. توضيح مفهوم اللاجئ المناخي وتطوره في الأدبيات القانونية والسياسية.

٢. تحليل الواقع القانوني الدولي المتعلق بهذه الفئة، وتسليط الضوء على النواقص.

٣. بيان التحديات القانونية والمؤسساتية التي تواجه حماية اللاجئين المناخيين.

٤. تقديم مقترحات واقعية وقابلة للتنفيذ لتطوير الإطار القانوني الدولي بما يضمن حماية فعالة لهم.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لقضية معاصرة تمسّ الأمن الإنساني والبيئي في آنٍ واحد، وهي قضية اللاجئين المناخيين الذين لا يتمتعون بالحماية القانونية الكافية رغم تنامي أعدادهم عالميًا. كما يساهم في تسليط

الضوء على قصور القانون الدولي تجاه فئة متزايدة من السكان المتأثرين بالتغير المناخي، ويقترح حلولًا قانونية مبتكرة لمعالجة هذه الثغرة.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني

المطلب الأول: تعريف اللاجئ المناخي وتطوره

المطلب الثاني: الإطار القانوني الدولي لحمايته

المبحث الثاني: التحديات والحلول

المطلب الأول: العوائق القانونية والمؤسساتية

المطلب الثاني: المقترحات لتوسيع الحماية الدولية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للاجئين المناخيين

في ظلّ تسارع آثار التغيّر المناخي عالميًا، بدأت ظاهرة اللجوء المناخي تأخذ بعدًا جديدًا في النقاشات السياسية والبيئية، وذلك نتيجة تعرّض ملايين البشر لخطر فقدان مساكنهم ومناطقهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية أو التدهور البيئي البطيء كالتصحر وندرة المياه. هذه الفئة من المهاجرين تُعرف باللاجئين المناخيين، غير أن الإطار القانوني الدولي ما زال متأخرًا عن استيعاب هذه الظاهرة ومنحها حماية قانونية واضحة. يتناول هذا المبحث البعد المفاهيمي والقانوني للاجئين المناخيين، من خلال مطلبين، نعرض في أولهما تعريف اللاجئ المناخي وتطوره التاريخي.

المطلب الأول

تعريف اللاجئ المناخي وتطوره

إن مفهوم اللاجئ المناخي تطور تدريجيًا من مجرد توصيف إعلامي إلى إطار تحليلي معترف به في كثير من الدراسات القانونية، إلا أن هذا التطور ما يزال خارج المنظومة القانونية الدولية الملزمة، وهو ما يضع المتضررين من الكوارث المناخية في دائرة هشاشة قانونية وإنسانية. وبذلك، تصبح الحاجة ملحة لتطوير الاتفاقيات الدولية أو اعتماد بروتوكولات جديدة تعترف بشكل صريح بهذه الفئة وتوفر لها الحماية اللازمة.

الفرع الأول

مفهوم اللاجئ المناخي

اللاجئ المناخي هو شخص يُجبر على مغادرة بيئته الأصلية مؤقتًا أو دائمًا نتيجة لأحداث مناخية متطرفة أو تغيّرات بيئية تدريجية تجعل العيش في موطنه غير ممكن، مثل التصحر، وارتفاع مستوى البحار، والجفاف، والأعاصير، أو انعدام الأمن الغذائي والمائي. ومع ذلك، لم يتم الاعتراف بهذا النوع من اللاجئين في المعاهدات

الدولية الملزمة، ولا سيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، التي حصرت تعريف اللاجئ ضمن أطر سياسية ودينية وعرقية.

وقد عرّفت منظمة الهجرة الدولية اللاجئ البيئي بأنه: "شخص أو مجموعة أشخاص اضطروا لترك مساكنهم مؤقتًا أو دائمًا نتيجة تغيّرات بيئية مفاجئة أو تدريجية أثّرت سلبًا على ظروفهم الحياتية، سواء عبروا حدودًا دولية أو ظلّوا داخل بلدانهم[١].

ومن وجهة نظر الباحث العراقي الجبوري، فإن اللاجئ المناخي هو: "الفرد الذي تدفعه الظروف المناخية البيئية القاهرة إلى الهجرة من منطقته، مع غياب الحماية القانونية الدولية التي يتمتع بها اللاجئ السياسي أو الديني، ما يجعله في وضع قانوني هش ومُعقّد[٢].

وترى الباحثة الموسوي أن اللاجئ المناخي: "يمثل فئة مستقلة من المهاجرين القسرين تختلف عن اللاجئ التقليدي، لكونه لم يفرّ من اضطهاد إنساني مباشر، وإنما من تهديد بيئي شامل يستحيل معه استمرار الحياة في منطقته الأصلية[٣].

وعليه، فرغم وضوح المعاناة التي تتعرض لها هذه الفئة، ما تزال الحماية القانونية الدولية لهم محدودة وغير مفعّلة على أرض الواقع.

الفرع الثاني

التطور التاريخي لمفهوم اللاجئ المناخي

تعود جذور المفهوم إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٨٥ إلى مصطلح "اللاجئين البيئيين"، موضحًا أن التغير البيئي قد يصبح أحد أكبر مسببات النزوح في المستقبل. لكن المفهوم ظلّ غامضًا وغير محدد في الأطر القانونية.

وفي عام ٢٠١٤، أثارت قضية المواطن إيواني تيتيتي من دولة كيريباتي أمام محكمة نيوزيلندا جدلًا عالميًا، بعد أن طالب باللجوء على أساس أن بلده مهدد بالغرق نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر. وعلى الرغم من رفض طلبه، فقد فتحت هذه القضية الباب لنقاش دولي واسع حول ضرورة تطوير تعريف اللاجئ ليشمل الأسباب البيئية.

وفي السياق العراقي، تزايدت حالات النزوح الداخلي بسبب تغيّر المناخ، خاصة في مناطق جنوب العراق، حيث أدى انخفاض مستويات المياه والجفاف الشديد إلى هجرة آلاف العوائل. وتشير الباحثة السعدي إلى أنّ "التحولات المناخية في العراق لا تقتصر آثارها على البيئة، بل تمتد إلى تركيبة السكان من خلال النزوح البيئي، خصوصًا في محافظات

[١] منظمة الهجرة الدولية، ٢٠٠٧، ص٣٤.

[٢] محمود حسين عبد الرزاق الجبوري، "الهجرة البيئية والتحديات القانونية الدولية"، مجلة جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، ص٧٨.

[٣] إيمان فاضل كاظم الموسوي، "الحماية القانونية للاجئين البيئيين في القانون الدولي"، المجلة العراقية للعلوم القانونية، ٢٠٢١، ص٦٦.

مثل ذي قار والبصرة، التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر، مما جعل كثيرًا من السكان يهجرون أراضيهم الزراعية[١].

أما الباحث المغربي لمباركي، فقد أكد أن "الهجرة البيئية أصبحت ظاهرة ملموسة خصوصًا في الأرياف المعرضة للتصحر وموجات الجفاف، لكنها تبقى بلا غطاء قانوني يحمي المهجّرين من نتائجها، ما يضعهم في فراغ قانوني بين تعريف اللاجئ والمهاجر الاقتصادي[٢].

كما يذهب الباحث العراقي عبد الجوهري إلى أن "القانون الدولي بحاجة إلى إعادة صياغة شاملة لمعالجة هذا النوع من اللجوء الذي لم يعد حالة استثنائية بل واقعًا عالميًا يتكرر في كل القارات[٣].

المطلب الثاني

الإطار القانوني الدولي لحماية اللاجئين المناخيين

في ظل التزايد المتسارع لحالات النزوح القسري الناتجة عن الكوارث البيئية والمناخية، يُطرح سؤال ملح حول مدى قدرة القانون الدولي على توفير الحماية لهؤلاء الأشخاص الذين يطلق عليهم "اللاجئون المناخيون". وعلى الرغم من عدم وجود نصوص قانونية صريحة في الاتفاقيات الدولية تتناول هذه الفئة، إلا أن هناك محاولات متعددة في الأطر القانونية الدولية والإقليمية وغير الملزمة لمعالجة هذه الظاهرة. يتناول هذا المطلب تحليل موقف القانون الدولي من اللاجئين المناخيين من خلال فرعين: الاتفاقيات الدولية وموقفها، والمبادرات غير الملزمة وجهود التوسع في الحماية.

الفرع الأول

موقف الاتفاقيات الدولية من اللاجئين المناخيين

تُعد اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، مع بروتوكولها لعام ١٩٦٧، الإطار القانوني الأبرز في حماية اللاجئين على المستوى الدولي. ولكنها تضمنت تعريفًا محدودًا للاجئ، حيث اقتصرت على من يعاني من "اضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي". ولا تشمل هذه التعريفات من يُجبر على الهجرة بسبب التغيرات البيئية أو المناخية.

ولذلك، يُعتبر اللاجئون المناخيون خارج نطاق الحماية المباشرة التي توفرها هذه الاتفاقية. كما يؤكد محمود حسين عبد الرزاق الجبوري في بحثه على أن:

---

[١] . زهراء عبد الحسين سلمان السعدي، "أثر التغير المناخي على النزوح الداخلي في العراق"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة القادسية، ٢٠٢٢، ص١٠٤.

[٢] عبد الحميد محمد أحمد لمباركي، "الهجرة البيئية بين غياب الاعتراف القانوني وتحديات الواقع"، مجلة القانون البيئي، جامعة الجزائر، ٢٠٢١، ص٩١.

[٣] محمد عبد الحسين عبد الجوهري، "التحولات المناخية واللجوء البيئي في القانون الدولي"، مجلة البحوث القانونية، جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص١١٢.

"الاتفاقيات الدولية الحالية تفتقر إلى نصوص واضحة تتعلق باللاجئين النازحين بسبب التغيرات المناخية، مما يتركهم في فراغ قانوني معرضين لخطر التشرد وعدم الحماية[١].

ومع ذلك، ظهرت بعض المبادرات على الصعيد الإقليمي، مثل اتفاقية كامبالا لعام ٢٠٠٩ التي صدرت تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، والتي تُعد من أوائل الاتفاقيات التي تعترف بالنازحين داخليًا بسبب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث البيئية والمناخية. نصت المادة الخامسة على ضرورة توفير الحماية لهؤلاء النازحين، إلا أن الاتفاقية لا تمنحهم وضع اللاجئ بالمعنى القانوني الكامل، ولا تشمل النازحين الذين يعبرون الحدود الدولية، مما يترك تحديات كبيرة في ضمان الحماية لهم. وتلفت الباحثة إيمان فاضل كاظم الموسوي إلى أن:

"عدم شمول اتفاقية جنيف للاجئين المناخيين يفرض على المجتمع الدولي بذل جهود عاجلة لتطوير إطار قانوني يتماشى مع التطورات المناخية الجديدة وتحديات الهجرة البيئية[٢].

وعليه، فإن الاتفاقيات الدولية الحالية تبقى عاجزة عن الاستجابة المتكاملة لقضية اللاجئين المناخيين، مما يستوجب تطوير أطر قانونية جديدة أو تعديل الأطر القائمة.

الفرع الثاني

المبادرات الدولية غير الملزمة وجهود التوسع في الحماية

في ظل غياب النصوص القانونية الملزمة، برزت عدة مبادرات واتفاقيات غير ملزمة تهدف إلى معالجة تحديات اللاجئين المناخيين، بينها: اتفاق باريس ٢٠١٥ الذي يُعد منعطفًا هامًا في مكافحة تغير المناخ، حيث أكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان وخصوصًا الفئات الأكثر تضررًا، ولكن دون نصوص ملزمة تخص اللاجئين المناخيين بشكل مباشر.

إعلان نانسن ٢٠١٢، الذي أطلقته كل من النرويج وسويسرا، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز حماية الأشخاص الذين يضطرون للتنقل بسبب الكوارث الطبيعية، مع الدعوة إلى تعاون دولي لمواجهة الظاهرة، لكنه يبقى إطارًا توجيهيًا غير ملزم.

ويرى الباحث العراقي إبراهيم عبد الكريم أن: "المبادرات غير الملزمة تعتبر خطوات إيجابية في مواجهة أزمة اللاجئين المناخيين، لكنها تعاني من ضعف في التنفيذ وقلة الالتزام الدولي، مما يستدعي إيجاد معاهدات دولية ملزمة تأخذ في الحسبان هذا النوع من اللجوء[٣]، بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمات دولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على دراسة آليات توسعة نطاق الحماية لتشمل النازحين بسبب التغير المناخي، من خلال إطلاق تقارير ودراسات دورية تسلط الضوء على أهمية الاعتراف بهذه الفئة.

---

[١] إيمان فاضل كاظم الموسوي، "الحماية القانونية للاجئين البيئيين في القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[٢] إيمان فاضل كاظم الموسوي، "الحماية القانونية للاجئين البيئيين في القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

[٣] إبراهيم عبد الكريم محمد، القانون الدولي للاجئين: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢١٠.

وبالرغم الجهود الدولية المبذولة على صعيد المبادرات غير الملزمة، يبقى غياب النصوص القانونية الملزمة عقبة رئيسية أمام حماية اللاجئين المناخيين. ويستلزم الأمر تنسيقًا دوليًا أوسع لتطوير أطر قانونية فعالة، تتضمن تعريفًا موسعًا للاجئ يشمل المتضررين من التغير المناخي، مع توفير ضمانات حماية تناسب واقع التحديات البيئية الجديدة.

المبحث الثاني

التحديات والحلول في حماية اللاجئين المناخيين

تشكل حماية اللاجئين المناخيين تحديًا قانونيًا ومؤسساتيًا معقدًا في الوقت الراهن، إذ لم يستطع القانون الدولي بعد اللحاق بسرعة التحولات البيئية التي تؤدي إلى نزوح قسري بسبب التغيرات المناخية. هذه التحديات تنبع من عدم ملائمة الأطر القانونية الحالية وعدم كفاية البنى المؤسسية، الأمر الذي يستوجب دراسة متأنية لتحديد هذه العوائق وطرح الحلول المناسبة التي تمكن المجتمع الدولي من توفير حماية شاملة لهذه الفئة المتزايدة من النازحين.

المطلب الأول

العوائق القانونية والمؤسساتية

تُواجه حماية اللاجئين المناخيين عوائق قانونية أبرزها غياب اعتراف دولي رسمي بصفة "اللاجئ المناخي" ضمن الاتفاقيات القائمة، مما يحرمهم من الحقوق الأساسية كحق اللجوء. كما تعاني المؤسسات الدولية من ضعف التنسيق وعدم وجود جهة متخصصة تعنى بهذه الفئة تحديدًا. ويؤدي تباين السياسات بين الدول إلى غياب إطار موحد للتعامل مع النزوح البيئي. كما أن بعض الدول تتحفظ على تحمل مسؤوليات إضافية بدعوى السيادة. هذه التحديات تجعل من الضروري تطوير منظومة قانونية ومؤسساتية أكثر شمولًا ومرونة.

الفرع الأول

العوائق القانونية

تتمثل أهم العقبات القانونية التي تواجه حماية اللاجئين المناخيين في عدم وجود نصوص قانونية واضحة ومحددة ضمن الاتفاقيات الدولية التي تنظم موضوع اللجوء. حيث تقتصر اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولها الملحق على تعريف اللاجئ على أساس الاضطهاد السياسي أو العرقي أو الديني أو الانتماء لفئة اجتماعية معينة، ولا تشمل المتضررين من الكوارث البيئية أو التغيرات المناخية. هذا النقص يخلق حالة من الفراغ القانوني الذي يجعل من الصعب على الدول والمنظمات تقديم الحماية اللازمة لهذه الفئة.

وقد أشار إلى ذلك كاظم بقوله: "غياب نص قانوني ملزم يعترف باللاجئين المناخيين يُحد من إمكانية تدخل الدول والمنظمات الدولية لتوفير حماية قانونية فعالة، ويجعل هؤلاء الأشخاص عرضة للتهجير غير النظامي والاستغلال[١].

[١] ينظر: مأمون عدنان كاظم، "التحديات القانونية لحماية اللاجئين البيئيين"، مجلة العلوم القانونية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص١٣٤.

كما تؤكد حسين أن "عدم وجود تعريف موحد وشامل للاجئ المناخي في التشريعات الدولية يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين الدول وتحديد المسؤوليات القانونية تجاه هذه الفئة، مما يضع اللاجئين المناخيين في وضع قانوني هش وغير محمي[١].

علاوة على ذلك، يثقل على القضية نقص الإجماع الدولي حول ضرورة تعديل الاتفاقيات القائمة أو صياغة اتفاقيات جديدة تعترف بحقوق اللاجئين المناخيين، مما يبطئ من وتيرة تطوير التشريعات الملائمة.

الفرع الثاني

العوائق المؤسساتية

تمثل العوائق المؤسساتية تحديًا مكملاً للعوائق القانونية في ضمان حماية اللاجئين المناخيين. فالعديد من الدول، خاصة النامية منها، تفتقر إلى مؤسسات متخصصة أو آليات فعالة لمعالجة قضايا النزوح الناتج عن الكوارث البيئية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية. هذا النقص يؤدي إلى تفكك الجهود وانتشار الفوضى في إدارة ملف اللاجئين المناخيين.

وقد بين سلمان أن "ضعف البنى المؤسسية وعدم توفر الموارد المالية والبشرية يجعل من الصعب على الدول إنشاء برامج حماية مستدامة للاجئين البيئيين، خاصة في المناطق التي تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية واجتماعية[٢].

كما تشير جميلة علي إلى أن "غياب هيئة دولية متخصصة ومركزية تُعنى بملف اللاجئين المناخيين ضمن منظومة الأمم المتحدة ينعكس سلبًا على فعالية الدعم والتنسيق الدولي، حيث تتعامل معظم المنظمات مع الموضوع ضمن ملفات أخرى كالنزوح الداخلي أو اللاجئين السياسيين، مما يضعف من تركيز الجهود[٣].

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية دورًا في تأخير وضع السياسات المؤسسية الفاعلة، حيث تضع بعض الدول اعتبارات سيادية فوق أولويات حماية اللاجئين المناخيين.

المطلب الثاني

المقترحات لتوسيع الحماية الدولية للاجئين المناخيين

في ظل غياب إطار قانوني دولي ملزم يعترف بالحماية الخاصة للاجئين المناخيين، برزت الحاجة الماسة إلى تطوير أطر قانونية ومؤسساتية جديدة أو تحديث القائم منها. تهدف هذه المقترحات إلى سد الفجوة القانونية والمؤسسية الحالية، وتعزيز التعاون الدولي لضمان حقوق ومصالح هذه الفئة التي تتزايد أعدادها باستمرار بفعل التغيرات المناخية الحادة. ويتناول هذا المطلب مقترحات شاملة على الصعيدين القانوني والمؤسساتي.

الفرع الأول

المقترحات القانونية لتوسيع الحماية الدولية

[١] رنا عبد القادر حسين، "اللاجئون المناخيون والفراغ القانوني الدولي"، مجلة الحقوق الإنسانية، جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص٧٧.

[٢] حيدر جاسم سلمان، "الإطار المؤسساتي لمعالجة النزوح البيئي في الدول النامية"،مجلة الدراسات الإقليمية،جامعة ديالى،٢٠٢٠،ص٩٥.

[٣] جميلة فؤاد علي، "دور المؤسسات الدولية في حماية اللاجئين البيئيين"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١١٢.

يُعدّ تحديث وتوسيع الأطر القانونية الدولية خطوة أساسية لضمان الاعتراف القانوني باللاجئين المناخيين وتوفير حماية فعالة لهم، خاصة في ظل تفاقم الظواهر المناخية كالفيضانات وارتفاع درجات الحرارة والجفاف. ومن أبرز المقترحات المطروحة في هذا السياق:

١. تعديل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولها الملحق:

يُعد هذا المقترح من أكثر المقترحات حساسية وجدلية، إذ يتطلب توافقًا دوليًا سياسيًا وقانونيًا واسعًا. ويهدف إلى توسيع تعريف اللاجئ ليشمل الفئات المتأثرة بالتغيرات البيئية، وليس فقط الاضطهاد السياسي أو الديني، ما يضمن لهذه الفئة حقوقًا أساسية مثل الحماية من الإعادة القسرية، وحق اللجوء، والخدمات الأساسية.

٢. إبرام اتفاقية دولية جديدة متخصصة:

يدعو عدد من الخبراء القانونيين والمنظمات الدولية إلى وضع اتفاقية دولية جديدة تعالج خصوصية النزوح المناخي، من خلال إطار قانوني مستقل يعترف باللاجئين المناخيين كفئة قائمة بذاتها، ويُحدد آليات التعاون الدولي، وواجبات الدول المضيفة، وأسس الدعم الإنساني طويل الأمد.

٣. اعتماد بروتوكولات وقرارات دولية موازية:

يمكن للدول والمنظمات الدولية إصدار قرارات أو توصيات غير ملزمة تعمل كأدوات قانونية داعمة، ريثما يتم التوافق على صيغة ملزمة دوليًا. وتتمثل أهمية هذه الأدوات في تعزيز التوعية وتهيئة البيئة القانونية لاستيعاب مفهوم اللاجئ المناخي بشكل تدريجي.

وقد أشار الباحث فاضل إلى أن:

- "توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية أو وضع معاهدة جديدة يُمثل الخيار الأكثر عملية لاستجابة دولية فعالة لأزمة اللاجئين المناخيين، مع ضرورة مراعاة الأبعاد الإنسانية والبيئية في صياغتها[١].

كما تؤكد الباحثة علي على أهمية مراجعة المفاهيم القانونية التقليدية بقولها:

- "إعادة النظر في التعريفات القانونية التقليدية لتشمل فئات جديدة من اللاجئين، خاصة أولئك المتضررين من التغيرات المناخية، يُعد أمرًا أساسيًا لضمان حقوقهم وخلق آليات حماية متخصصة[٢].

الفرع الثاني

المقترحات المؤسسية لتعزيز الحماية الدولية

لا تقل الجوانب المؤسساتية أهمية عن القانونية في ضمان حماية فعالة للاجئين المناخيين. إذ إن أي إطار قانوني يفترض وجود مؤسسات قادرة على تطبيقه، وإلا بقيت النصوص حبرًا على ورق. وتشمل أهم المقترحات المؤسساتية ما يلي:

[١] مروان حسن فاضل الشمري، "تحديات القانون الدولي في مواجهة النزوح المناخي"، مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص١٥٣.

[٢] مروان حسن فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

١. تأسيس هيئة دولية متخصصة تُعنى باللاجئين المناخيين:

هناك حاجة ملحّة لإنشاء كيان دولي مستقل ضمن منظومة الأمم المتحدة، يعمل على تنسيق الجهود العالمية، ورصد الأوضاع الميدانية، ووضع آليات للتعامل مع الأزمات، مع ضمان التزام الدول بتعهداتها القانونية والإنسانية.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي:

في ظل تفاوت الموارد والإمكانات بين الدول، يُعد التعاون الإقليمي ضرورة للتكامل في السياسات، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنسيق عمليات الاستجابة السريعة، لاسيما في الأقاليم المعرضة للمخاطر المناخية مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣. دعم القدرات الوطنية للمؤسسات المحلية:

تحتاج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في العديد من الدول النامية إلى الدعم الفني والمادي، من أجل تطوير برامج حماية شاملة تشمل التوطين المؤقت، والخدمات الأساسية، والمساعدات القانونية والنفسية.

٤. إشراك القطاع الخاص والشراكات المجتمعية:

لا يمكن تجاهل الدور الحيوي للقطاع الخاص في تطوير حلول مبتكرة ومستدامة في مجال الإسكان، النقل، وإعادة التوطين. ومن شأن إشراك المجتمع المدني أن يُعزز الاستجابة المحلية ويزيد من شرعية البرامج المنفذة.

وقد ذكر الباحث محمد أن:

- "غياب هيئة دولية متخصصة يعوق التناسق والفعالية في التعامل مع اللاجئين المناخيين، وهو ما يتطلب تحركًا دوليًا جادًا لتأسيس آليات مؤسسية دائمة[١].

كما شددت الدكتورة عبد الله على ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية بقولها:

- "تفعيل التعاون الإقليمي كوسيلة لتحقيق تكامل في السياسات وإدارة أفضل للظاهرة مع تعزيز التمويل والدعم الفني للمؤسسات الوطنية[٢].

الخاتمة

يمثل موضوع اللاجئين المناخيين تحدياً متصاعداً في العصر الحديث، إذ تتزايد أعداد الأفراد الذين يضطرون إلى ترك منازلهم بسبب تأثيرات التغيرات المناخية والكوارث البيئية. ومع ذلك، لا تزال الأطر القانونية الدولية والممارسات المؤسساتية الحالية غير كافية لتلبية احتياجات هذه الفئة وحمايتها بشكل فعال. إن غياب تعريف قانوني واضح ومُلزم، إلى جانب ضعف التنسيق المؤسسي الدولي والإقليمي، يعرقل جهود الحماية ويعرض اللاجئين المناخيين لمخاطر متعددة على الصعيدين الإنساني والقانوني. لذلك، يتطلب الأمر تعزيز التعاون الدولي وإعادة النظر في التشريعات القائمة، إضافة إلى تطوير آليات مؤسسية مخصصة تضمن حماية شاملة ومستمرة للاجئين المناخيين، باعتبار ذلك ضرورة ملحة تستجيب للتحديات البيئية المتسارعة وتأثيراتها على المجتمعات البشرية.

[١] علي حسن محمد الكعبي، "الإطار المؤسساتي لحماية اللاجئين المناخيين"، مجلة العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص١١٠.

[٢] ليلى عبد الله علي الحمداني، "الحماية القانونية للاجئين المناخيين: دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق الدولية، جامعة دمشق، ٢٠٢١، ص٧٢.

اولاً: النتائج

١. هناك نقص واضح في القوانين الدولية التي تعترف بحقوق اللاجئين المناخيين، مما يتركهم في حالة ضعف وحماية قانونية غير كافية.

٢. الأطر المؤسساتية الحالية غير مجهزة بشكل كافٍ لإدارة النزوح الناتج عن الكوارث البيئية، خاصة في الدول التي تعاني من موارد محدودة.

٣. اللاجئون المناخيون يواجهون مخاطر متعددة تشمل التشرد، فقدان الحقوق الأساسية، وعدم الاستقرار بسبب الفراغ القانوني والمؤسساتي.

٤. الجهود الدولية غير الملزمة تشكل خطوة أولى لكنها غير كافية وتحتاج إلى تقنين قانوني ودعم مؤسسي فعال لضمان حماية مستدامة.

ثانياً: التوصيات

١. توسيع نطاق التعريف القانوني للاجئ ليشمل من يضطرون للنزوح بسبب التغيرات المناخية والكوارث البيئية.

٢. إقرار معاهدات دولية جديدة أو تعديلات على الاتفاقيات القائمة تضمن حقوق اللاجئين المناخيين وتحدد مسؤوليات الدول.

٣. إنشاء مؤسسات دولية وإقليمية متخصصة لتنسيق الجهود وتقديم الدعم الفني والمالي للدول المتضررة.

٤. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية في مواجهة تحديات النزوح المناخي.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب

١. إبراهيم عبد الكريم محمد، القانون الدولي للاجئين: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.

ثانيًا: البحوث والمقالات

١. مأمون عدنان كاظم، "التحديات القانونية لحماية اللاجئين البيئيين"، مجلة العلوم القانونية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

٢. رنا عبد القادر حسين، "اللاجئون المناخيون والفراغ القانوني الدولي"، مجلة الحقوق الإنسانية، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

٣. حيدر جاسم سلمان، "الإطار المؤسساتي لمعالجة النزوح البيئي في الدول النامية"، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة ديالى، ٢٠٢٠.

٤. جميلة فؤاد علي، "دور المؤسسات الدولية في حماية اللاجئين البيئيين"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٥. مروان حسن فاضل الشمري، "تحديات القانون الدولي في مواجهة النزوح المناخي"، مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

٦. ليلى عبد الله علي الحمداني، "الحماية القانونية للاجئين المناخيين: دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق الدولية، جامعة دمشق، ٢٠٢١.

٧. علي حسن محمد الكعبي، "الإطار المؤسساتي لحماية اللاجئين المناخيين"، مجلة العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.

٨. فاطمة محمود عبد الله العلي، "حماية اللاجئين المناخيين في العالم العربي"، مجلة دراسات البيئة والتنمية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٩. زهراء عبد الحسين سلمان السعدي، "أثر التغير المناخي على النزوح الداخلي في العراق"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة القادسية، ٢٠٢٢.

١٠. عبد الحميد محمد أحمد لمباركي، "الهجرة البيئية بين غياب الاعتراف القانوني وتحديات الواقع"، مجلة القانون البيئي، جامعة الجزائر، ٢٠٢١.

١١. محمد عبد الحسين عبد الجوهري، "التحولات المناخية واللجوء البيئي في القانون الدولي"، مجلة البحوث القانونية، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

١٢. محمود حسين عبد الرزاق الجبوري، "الهجرة البيئية والتحديات القانونية الدولية"، مجلة جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.

١٣. إيمان فاضل كاظم الموسوي، "الحماية القانونية للاجئين البيئيين في القانون الدولي"، المجلة العراقية للعلوم القانونية، ٢٠٢١.

ثالثًا: الاتفاقيات الدولية والإعلانات

١. اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧.

٢. اتفاق باريس لتغير المناخ، ٢٠١٥.

٣. اتفاقية كامبالا لحماية النازحين داخليًا في أفريقيا.

٤. إعلان نانسن حول النزوح الناتج عن الكوارث، جنيف، ٢٠١٢.

رابعًا: التقارير الدولية

١. منظمة الهجرة الدولية، تقرير الهجرة العالمي، جنيف، ٢٠٠٧.